ديمقراطية وطنية تستمد قوتها من البرلمان الممثل لكل الجماعات الفلسطينية حسب عددها، ونحن نطالب المساعدة في تحقيق مطالبنا العادلة»[٢١]. كما قامت بجهود مكثّفة لتوسيع نطاق العمل النسائي وزيادة فاعليته «فتأسست الجمعيات النسائية وفقاً لقرارات المؤتمر، أولاً في القدس ثمّ في عكا والناصرة وحيفا ويافا ورام الله وطولكرم وصفد ومراكز هامة أخرى»[٢٢]. وأكدت دساتير الجمعيات التي تمّ تأسيسها على مستوى تطوّر الوعي السياسي للحركة النسائية، كما أكدت على بدايات طرح قضايا المرأة وحقوقها. فعلى سبيل المثال، نصّت المادة الثانية من دستور الجمعية النسائية في القدس بـ «العمل على تطوير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العربية في فلسطين... وبذل الجهد لضمان وصول التسهيلات التعليمية للفتيات، واستخدام كل وسيلة ممكنة وقانونية لتعزيز مكانة المرأة، ودعم الصناعات الوطنية ومساعدة المؤسسات الوطنية، وتأييد أية شخصية وطنية في أي مشروع يكون مفيداً للبلد، سواء كان اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً»[٢٣].

طابع النضال الوطني

اتسم نضال الحركة النسائية الفلسطينية في أعقاب المؤتمر بطابع منظم وشامل، والدخول الى قلب قضايا النضال الوطني والاجتماعي، بالاضافة الى الاعمال الخيرية التي توسّع العمل فيها بصورة ملحوظة.

كانت قضية الدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين الذين زجّ بالمئات منهم في سجون الانتداب البريطاني، في أعقاب هبة البراق، من بين أبرز القضايا التي احتلت حيّزاً هاماً في نضال الحركة النسائية الفلسطينية. وبالاضافة الى أشكال المساعدات العديدة والمتنوعة التي كانت تقدم لأسر المعتقلين، قامت اللجنة التنفيذية للمرأة بتكثيف جهودها لوقف أحكام الاعدام التي صدرت بحق عدد من المعتقلين، فوجهت بتاريخ ١٩٣٠/٤/٢، مذكرة الى سلطات الانتداب جاء فيها: «ان اللجنة التنفيذية تعتقد انه للمحافظة على السلام في هذا البلد، ولكي تعود [الاوضاع] الى سابق وضعها قبل الاضطرابات [هبة البراق]، فان من الضروري ان تضع الحكومة في اعتبارها، جدياً، نتائج ما تحمله هذه الاعدامات. هناك أسى وحزن كافيين وكراهية بين الاجناس، وستكون خطوة حكيمة اذا أسدل الستار على هذه الحالة، وهكذا نتجنب حالات جديدة من الممكن ان تقود الى كراهية أكثر بين الاجناس»[٢٤]. كما وجهت اللجنة التنفيذية (١٩٣٠/٦/١٤) برقية الى رئيس اساقفة كانتر بري دعته فيها، «التدخل الشخصي لدى جلالتها نيابة عن رجال ينتظرون حكم الاعدام. ان العفو، الآن، سيعزز كثيراً السلام والارادة الخيرة بين الجميع»[٢٥].

كما كان النضال في مواجهة المشروع الصهيوني الرامي الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والمطالبة باستقلال فلسطين «ضمن الوحدة العربية» في مقدمة القضايا التي كان للحركة النسائية دور بالغ الاهمية في التصدي لها. فعلى اثر اكتشاف تهريب اليهود للسلاح، وجهت اللجنة التنفيذية رسالة احتجاج بتاريخ ١٩٣٠/٣/٣٠، للمندوب السامي البريطاني جاء فيها: «ان هذه ليست المرة الاولى التي حاول فيها اليهود بمختلف الوسائل غير المشروعة وبصورة مُخالفة للقانون جلب واستيراد الاسلحة الى هذه البلاد، وبأن أعمالهم لم تنحصر في فلسطين، فقط، بل تجاوزتها الى سوريا حيث أُلقي القبض قبل مدة قصيرة على يهوديين، احدهما كان ضابطاً في قوة البوليس الفلسطيني، وأودعا للمحاكمة وحكم عليهما بالحبس على يد السلطة الفرنسية في بيروت». وحذّرت اللجنة التنفيذية من ان عملية تهريب السلاح انما تهدف الى «تسليح الشبان اليهود وتشكيلاتهم شبه العسكرية